الاحتياطي الفيدرالي يؤكد توقعاته القاتمة للاقتصاد الأمريكي خلال السنوات القادمة

«الوطني»: تراجع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي

- ارتفاع مؤشر أسعار المنتجين الأمريكيين في مايو
- 1.54 مليون أمريكي يتقدمون بطلبات للحصول على اعانة البطالة في الأسبوع المنتهي في 6 يونيو
- بيانات الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة تشير إلى تقلص الاقتصاد بنسبة قياسية بلغت 20.4 % في أبريل
- تراجع الناتج المحلي الإجمالي لليابان بمستويات أقل من التقديرات الأولية للربع الأول من العام 2020
- لاغارد: جائحة (كوفيد 19) تسببت في انكماش اقتصادي غير مسبوق بمنطقة اليورو

كريستين لاغارد

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» ترقبت الأسواق صدور نبرة إيجابية نوعا ما من اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي على امل رؤية توقعات من قبل صانعي السياسات بما يشير إلى حدوث تحول في الاقتصاد الأمريكي بعد صدمة جائحة فيروس كورونا المستجد وعلى ظل الانتعاش المبكر لسوق الوظائف وارتفاع اسواق الأسهم. إلا انه عوضا عن ذلك، اكد رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول وصناع السياسة النقدية تقديراتهم القاتمة للآفاق الاقتصادية للبلاد في السنوات القادمة، مؤكدين احتياج الأوضاع الاقتصادية للمزيد من الدعم من الجهة التنظيمية على امتداد الأفق الاقتصادي.

وابقى الاحتياطي الفيدرالي اسعار الفائدة دون تغيير وتعهد بالحفاظ على حزم التحفيز الاقتصادي غير المسبوقة حتى يتمكن الاقتصاد من «تجاوز الأحداث الأخيرة». وصرح جيروم باول رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي للصحفيين إلى أن التوقعات الحالية تشير إلى عدم رفع اسعار الفائدة خلال العام الحالي أو العام 2021. وقال: «لا نفكر في رفع أسعار الفائدة على الإطلاق، بل اننا لا نفكر في التفكير في رفع أسعار الفائدة». وأعلنت اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة انها «ملتزمة باستخدام كافة الأدوات المتاحة لديها لدعم الاقتصاد الأمريكي في هذا الوقت الصعب». كما عارض البنك تطبيق أسعار الفائدة السلبية وذلك على الرغم من تزايد الأراء التي تدعم مثل تلك التوجهات. وتوقع جميع مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي باستثناء اثنين أن يبقى سعر الفائدة الرئيسي قريبا من الصفر حتى العام 2022. وفي ديسمبر 2019، توقع قادة الاحتياطي الفيدرالي نمو الاقتصاد الأمريكي بحوالي 2% للعام الحالي وأن يستقر معدل البطالة عند مستوى 3.5%.

إلا انه خلال الاجتماع الأخير، صدرت توقعات جديدة تشير إلى توقع انكماش الاقتصاد بنسبة 6.5% في العام 2020 وان تصل معدلات البطالة إلى 9.3% نزولا من 13.3% في مايو قبل أن تتراجع إلى 6.5% في العام 2021. وأكد باول بان « المسار المستقبلي للاقتصاد يحيط به قدر كبير من انعدام اليقين وما يزال يعتمد إلى حد كبير على مسار الوباء».

وأضاف باول أن الاحتياطي الفيدرالي يدرس «أشكال صريحة» من التوجيه المستقبلي بشأن أسعار الفائدة وشراء الأصول في اطار مجموعة أدواته التقليدية لمواجهة الأزمات، هذا بالإضافة إلى نهج يعود إلى الثلاثينيات من القرن الماضي يتضمن استهداف أسعار الفائدة على طول منحنى العائد، وذكر إن فائدة ما يسمى «التحكم في منحنى العائد» تظل «محط التساؤلات».

بيانات مختلطة

كشفت البيانات الصادرة يوم الأربعاء عن تراجع أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة للشهر الثالث على التوالي في مايو، حيث انخفضت بنسبة 0.1% الشهر الماضي بعد انخفاض بنسبة 0.8% في ابريل. وأظهر التقرير أن الطلب ظل ضعيفا في ظل الركود الناتج عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وتعرضت الأسعار للضغوط بصفة رئيسية نتيجة لتراجع تكلفة البنزين بنسبة 3.5% والتي أعقبت انخفاضا بنسبة 20.6% في أبريل.

في المقابل، انتعشت أسعار المنتجين في مايو، حيث ارتفع المؤشر بنسبة 0.4% مقارنة بمستويات الشهر السابق. وتجاوز هذا النمو التوقعات بزيادة قدرها 0.1% وهو الأمر الذي اعتبره الاقتصاديين إشارة إلى أن أسوأ مرحلة من مراحل الانكماش الناتج عن تداعيات أزمة فيروس كورونا قد مرت بالفعل. وجدير بالذكر أن تلك البيانات اظهرت في أبريل الماضي انخفاض أسعار المنتجين بنسبة 1.3% فيما يعد أعلى معدل تراجع شهري منذ العام 2009.

أما على صعيد سوق العمل، بلغ عدد الأمريكيين المتقدمين للحصول على إعانات البطالة الأولية 1.54 مليون فرد في الأسبوع المنتهي في 6 يونيو، وكان رقم طلبات اعانة البطالة الأولية أفضل قليلاً من التوقعات البالغة 1.55 مليون طلب، كما انه تراجع عن مستويات الأسبوع السابق التي بلغت 1.89 مليون طلب. وظل عدد طلبات اعانة البطالة فوق مستوى 20 مليون طلب بما يعزز الرأي القائل بان سوق العمل قد يستغرق سنوات للتعافي من تداعيات الوباء حتى في ظل إعادة فتح انشطة الأعمال. ويأتي أحدث تقرير لطلبات اعانة البطالة بعد أن أظهرت البيانات إضافة الشركات الأمريكية 2.5 مليون وظيفة بشكل غير متوقع خلال شهر مايو بما أدى إلى انخفاض معدل البطالة من 14.7% إلى 13.3%. إلا انه في ظل هذا التراجع فإن معدلات البطالة الأمريكية لا تزال أعلى بكثير من مستويات الذروة التي سجلتها بعد الأزمة المالية العالمية في عامي 2008-2009. وقد حذر مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي من فقدان المزيد من الوظائف بالإضافة إلى أولئك الذين عانوا في الشهرين الأولين من بداية ظهور الجائحة، كما حذروا من أن تعافي الاقتصاد بشكل كامل قد لا يتحقق حتى نهاية العام المقبل.

استجابة الأسواق

استهلت الأسهم الأمريكية تداولات الأسبوع بمحو بعض من خسائرها بعد ملاحظة بعض بوادر الانتعاش الأولية، وبدأ المستثمرون أيضا في التخلص من الدولار الأمريكي في ظل ارتفاع الشعور بالأمان. واتخذت تلك التوجهات اتجاها معاكساً بعد إعلان الاحتياطي الفيدرالي عن سياساته بما أعاد معنويات تجنب المخاطر للسيطرة على الأسواق، وطالت الأسهم ضغوط بيعية على مدار الثلاثة أيام الماضية وسجلت أكبر خسائرها يوم الخميس. حيث فقد مؤشر داو جونز الصناعي نسبة 6.9% من قيمته أو ما يعادل 1800 نقطة، فيما يعد أعمق خسائر يسجلها خلال يوم واحد منذ ثلاثة أشهر. وانهى المؤشر تداولات الأسبوع بانخفاض بلغت نسبته 7.22% وصولا إلى مستوى 25.605.5نقطة. من جهة أخرى، شهد مؤشر ستاندرد أند بورز 500 اتجاها مماثلا وانهى تداولاته بخسائر أسبوعية بلغت نسبتها 6.24% مغلقا عند مستوى 3.041.3 نقطة. أما بالنسبة للدولار الأمريكي، فقد حلق للأعلى بدعم من اقبال المستثمرين على عملات الملاذ الآمن، حيث انهى مؤشر الدولار تداولات الأسبوع مرتفعا بنسبة 1.42% وصولا إلى97.319 . من جهة أخرى، تراجع الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي وانهى تداولات الأسبوع عند مستوى 1.2540، في حين تراجع اليورولينهي تداولات الأسبوع مغلقا عند مستوى 1.1260. وتعزى تلك التحركات لانعقاد اجتماع الاحتياطي الفيدرالي بالإضافة إلى عدد كبير من العوامل الأخرى بما في ذلك المخاوف المتعلقة بظهور موجة ثانية من حالات الإصابة بفيروس كورونا المستجد في الولايات المتحدة، الأمر الذي دفع للمستثمرين إلى البحث عن استثمارات الملاذ الآمن في الدولار الأمريكي، إلى جانب الين الياباني والفرنك السويسري.

كريستين لاجارد تدافع عن موقف المركزي الأوروبي

صرحت كريستين لاغارد في خطابها الذي ألقته يوم الاثنين أن «جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) وإجراءات احتواء انتشار الفيروس تسببت في انكماش اقتصادي غير مسبوق بمنطقة اليورو.» وتناولت رئيسة البنك المركزي الأوروبي الانتقادات التي وجهتها المحكمة الدستورية الألمانية بان برنامج شراء السندات بهدف رفع معدلات التضخم على مدار السنوات الخمس الماضية قد يكون له آثار جانبية غير متناسبة، ومضت للدفاع عن احدث الخطوات التي اتخذها المركزي الأوروبي قائلة إن القرار الذي تم اتخاذه مؤخرا فيما يتعلق بتعزيز وتمديد برنامج شراء السندات الطارئ بمقدار 600 مليار يورو ليصل إلى 1.35 تريليون يورو يعتبر «إيجابي للغاية». إلا انه البنك المركزي الأوروبي يتوقع ان ينكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 8.7% خلال العام الجاري.

وشهد اكبر اقتصاد في منطقة اليورو انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 17.9% في ابريل بعد تراجعه بنسبة 8.9% في مارس، وجاء هذا الهبوط خلال ذروة عمليات الإغلاق التي شهدتها المانيا بما ادى إلى تعرض صناعة السيارات وحدها لتراجع حاد بنسبة 74.6% على أساس شهري، وتعتبر تلك الأرقام هي الأسوأ وذلك على الرغم من تعرض الدولة لعدد اقل من حالات الاصابة بالوباء مقارنة باقرانها.

الاقتصاد البريطاني يواجه تراجعات قياسية

اظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة أن الاقتصاد قد تقلص بنسبة قياسية بلغت 20.4% في أبريل نتيجة لتفشي فيروس كورونا المستجد. ويمثل هذا التراجع أعمق مستويات الانكماش التي يسجلها الاقتصاد البريطاني منذ بداية تسجيل البيانات الشهرية في العام 1997 ويتبع الانخفاض القياسي السابق بنسبة 5.7% المسجل في مارس، وتعني تلك القراءات انه بحلول نهاية ابريل انكمش الاقتصاد بنسبة 25% تقريبا مقارنة بمستويات فبراير، واظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها وكالة رويترز ان معدل التراجع قد تجاوز توقعات الاقتصاديين أن يسجل الإقتصاد البريطاني انكماشا بنسبة 18.4%. وبالإمكان رؤية مدى ضخامة هذا المعدل عند مقارنته بمعدل التراجع الذي شهده الاقتصاد البريطاني خلال الأزمة المالية في عامي 2008-2009 عندما تمثل أسرع معدل للانكماش في تسجيل انخفاضاً شهرياً بنسبة 1% في مارس 2009. كما تجاوز هذا الرقم ايضاً الناتج التراكمي للتراجع بنسبة 6% الذي شهده على مدار سنة ونصف من الانكماش الاقتصادي خلال الأزمة المالية.

ارتفاع الفائض التجاري للصين

ارتفع الفائض التجاري الصيني إلى مستوى قياسي بلغ 62.93 مليار دولار في مايو في اعقاب تسجيله لفائض بقيمة 45.34 مليار دولار في ابريل. ويمثل هذا الرقم أعلى المستويات القياسية على الاطلاق، كما انه يتخطى توقعات بلوغه 39 مليار دولار. أما بالنسبة للصادرات التي تاثرت سلباً بمستويات الطلب وذلك على الرغم من تلقيها دعما من زيادة مبيعات المستلزمات الطبية، فقد تراجعت بمعدلات اقل من المتوقع حيث انخفضت بنسبة 3.3% على أساس سنوي في مايو. من جهة أخرى، انخفضت الواردات بنسبة 16.7% على أساس سنوي فيما يعد انخفاضاً اكثر حدة من المتوقع بما يبرز الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الصناعية العالمية في ظل تعطل عجلة النمو. وبالنسبة للسلع التي تقوم الصين بشرائها والاعتماد عليها مثل النفط الخام والغاز الطبيعي وفول الصويا، فقد انخفضت اسعارها بشكل ملحوظ على خلفية تفشي الوباء العالمي.

وأدى ذلك إلى نمو احتياطيات الصين من النقد الأجنبي إلى 3.1017 تريليون دولار بنهاية مايو مقابل 3.0915 تريليون دولار في أواخر ابريل.

ولحق الجزء الأكبر من الضرر بالاقتصاد الصيني خلال الربع الأول من العام 2020، حيث انكمش بنسبة 6.8% على أساس سنوي. وأعلنت الحكومة انها سوف تتجنب وضع معدل سنوي مستهدف للنمو الاقتصادي للمرة الأولى منذ العام 2002. وبالانتقال إلى التطورات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، يرى عدد كبير من المحللين ان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ليس لديه خيار سوى التمسك ببنود المرحلة الأولى من الاتفاقية التجارية في الوقت الحالي بما يبعث على الاطمئنان بين جموع المستثمرين.

تراجع الناتج المحلي الإجمالي لليابان

تقلص الناتج المحلي الإجمالي لليابان بمعدلات اقل من التقديرات الأولية للربع الأول من العام 2020. حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 2.2% سنويا فيما يعد افضل بكثير من التقديرات الأولية لانكماش بنسبة 3.4%. إلا ان اليابان شهدت ربعين متتاليين من التراجع وتشير التوقعات إلى أداء أسوأ في الربع الثاني من العام 2020. ورفع رئيس الوزراء شينزو آبي حالة الطوارئ الوطنية منذ اسبوعين قبل الموعد المحدد بقليل. ويركز في الوقت الحالي على تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي. إلا أن عودة ظهور الفيروس في طوكيو تشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي قد يظل ضعيفا لبعض الوقت بينما تكافح أسواق التصدير أيضا لإعادة فتحها.

بنك الخليج يعاود سحوباته الدورية «الدانة» و«الراتب»

مع تطبيق خطة العودة التدريجية للحياة الطبيعية، أعلن بنك الخليج، وبالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة، عودة السحوبات الدورية على حسابي الدانة والراتب بعد توقفهما لفترة ثلاثة أشهر، مع احتساب فرص الولاء، وهي عبارة عن إجمالي الفرص التي اكتسبها العميل في السنة السابقة والتي تضاف إلى العام المقبل كمكافأة له على ولائه.

وستشمل هذه السحوبات سحب الدانة الأسبوعي الذي يحصل من خلاله خمسة فائزين على 1.000 دينار كويتي لكل منهما، وسحب الدانة ربع السنوي الذي كان من المقرر انعقاده في 16 أبريل والذي يحصل الفائز فيه على 250.000 دينار. بالإضافة إلى السحب الشهري على حساب الراتب الذي تصل جائزته إلى 12 ضعف الراتب. حيث ستجري السحوبات المؤجلة أسبوعيًا مع السحوبات الحالية.

وقال نائب المدير العام للمجموعة المصرفية للأفراد في بنك الخليج، محمد القطان "مع عودة الحياة الطبيعية تدريجيًا، حرصنا على التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للعودة إلى إجراء سحوباتنا الدورية ومنح عملائنا فرص الربح مقابل ادخارهم في حسابات بنك الخليج واستخدام خدماتنا. ستبدأ هذا الأسبوع بعقد السحوبات والإعلان عن الرابحين في السحوبات الحالية والمؤجلة من الأشهر الماضية، ونتمنى الحظ الوفير للجميع!"

عودة السحوبات المؤجلة

• توقفت جميع سحوبات بنك الخليج بطلب من وزارة التجارة والصناعة، حرصًا على سلامة العملاء، بعد انتشار فيروس كورونا.

• لم يفقد العملاء أي فرص للربح في السحوبات، بل زادت الفرص الآن حتى مع التوقف المؤقت للسحوبات.

• تم حفظ جميع ملفات السحوبات الأسبوعية بأمان بحيث عندما يستأنف البنك السحوبات، سيتم استخدام العدد الصحيح من الفرص لأي من السحوبات الأسبوعية الفائتة.

• لم يتم تعديل أو تغيير طريقة إجراء السحوبات من قبل البنك وستظل تحت إشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة.

• سيستانف البنك جميع سحوبات الدانة حسب جدول الجوائز المحدد سابقًا.

• سيتم إجراء السحب ربع السنوي في 28 يونيو 2020 بالإضافة إلى السحوبات الأسبوعية.

• سيبدأ البنك بإجراء السحوبات الأسبوعية اعتبارًا من 18 يونيو 2020، وستجري السحوبات وفقًا للجدول أعلاه.

• ستجرى السحوبات في المبنى الرئيسي لبنك الخليج تحت إشراف ممثلي وزارة التجارة والصناعة. ولضمان العمل في بيئة آمنة، سوف يتم السحب وفق قيود صارمة ولن يُسمح للعملاء بالتواجد تحسبًا لتفشي وباء كورونا المستجد وسوف يتم الحد من عدد الأشخاص الذين يديرون السحوبات.

• وفق القانون، يقوم البنك بنشر أسماء الفائزين في الصحف المحلية وعلى موقع البنك الرسمي ومن خلال قنوات التواصل الاجتماعي المختلفة.

محمد القطان

• يمكن للعملاء معرفة فرص الربح المتراكمة لهم عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت أو من خلال تطبيق بنك الخليج.

• ستشمل رواتب شهر مارس في سحب حساب الراتب لشهر مارس، وسحوبات الأشهر التي تليه.

حول حساب الدانة

الدانة هو الحساب الرئيسي في بنك الخليج، وهو متاح للكويتيين والمقيمين في دولة الكويت على حد سواء. ولفتح حساب الدانة يتوجب على العملاء إيداع مبلغ 200 دينار كويتي وإبقائه في الرصيد كحد أدنى للمشاركة في سحوبات الدانة، وفي حال انخفض رصيد العميل عن هذا المبلغ يتم فرض رسوم قدرها 2 دينار كويتي شهريا حتى يتم استيفاء الحد الأدنى للرصيد. ويتسنى للعملاء الذين يقومون بفتح الحساب أو إيداع النقود الدخول في السحوبات الاسبوعية في غضون يومين. يمنح حساب الدانة الفائزين في سحوباته، التي يقيمها على مدار العام، جوائز نقدية يبلغ إجمالي قيمتها أكثر 2 مليون دينار كويتي. كما يوفر حساب الدانة العديد من الخدمات المتميزة لعملائه منها خدمة "بطاقة الدانة للإيداع الحصري" التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة "الحاسبة" المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية، والتي تمكن عملاء الدانة من احتساب فرصهم للفوز في سحوبات الدانة الأسبوعية والربع سنوية والسنوية.

للمشاركة في سحوبات الدانة ربع السنوية والسنوية، لا بد أن يحافظ العملاء على الحد الأدنى للرصيد قبيل كل سحب. وتزيد فرص الدخول في السحب بشكل يومي، لذا كلما طالت فترة بقاء النقود في الحساب كلما زادت فرص الفوز في السحوبات، علاوة على ذلك، ستتم مكافأة العملاء على ولائهم وتحويل فرص فوزهم من العام الماضي إلى العام المقبل.

ويشجع بنك الخليج عملاء الدانة على زيادة فرص فوزهم عن طريق زيادة المبالغ التي يتم إيداعها في الحساب، باستخدام خدمة الدفع الإلكتروني الجديدة المتاحة عبر موقع البنك الإلكتروني وتطبيق الهواتف الذكية.

حول حساب الراتب:

يوفر عرض حساب الراتب لعام 2020 إلى جميع العملاء الكويتيين الجدد ممن يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الخليج، فرصة الدخول تلقائيًا في السحوبات الشهرية والفوز ب 12 ضعف الراتب، وفي السحب السنوي على أكبر جائزة لحساب الراتب في الكويت و هي 100 ضعف الراتب. يمنح حساب الراتب العملاء الجدد ممن يقومون بتحويل رواتبهم إلى بنك الخليج فرصة الحصول على جائزة نقدية فورية قدرها 100 دينار كويتي أو قرض بدون فوائد لغاية 15.000 دينار كويتي، شرط ألا يقل الراتب الذي يتم تحويله إلى بنك الخليج عن 500 دينار كويتي.

وبإمكان العملاء الجدد الحصول على بطاقات فيزا وماستركارد الائتمانية بدون رسوم سنوية في العام الأول، مع إمكانية الحصول على قرض تصل قيمته إلى 70.000 دينار وتسديده خلال مدة 15 سنة، أو قرض استهلاكي تصل قيمته إلى 25.000 دينار كويتي.

من الجدير بالذكر أن بنك الخليج يستقبل العملاء حاليًا في مجموعة من فروعه، ويحرص على تطبيق جميع الإجراءات الاحترازية في مختلف الفروع، حيث يتم تعقيم الفروع بشكل منتظم، وقياس حرارة العملاء قبل الدخول، والحرص على التباعد الجسدي، إضافة إلى الالتزام بارتداء القفازات والكمام. كما ينوه للعملاء الأعزاء على أخذ الاحتياطات الصحية عند زيارة أي من فروع البنك حماية للموظفين والعملاء على حد سواء.